النخبة السياسية المحلية في المغرب، فترة ما قبل وبعد الاستقلال

(دراسة في الطبيعة والوظائف)

The Local Political Elite in Morocco, Before and After Independence

(A study in nature and functions)

د. عفيفة بلعيد

كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية مراكش. جامعة القاضي عياض (المملكة المغربية)،

النخبة السياسية المحلية في المغرب، فترة ما قبل وبعد الاستقلال
(دراسة في الطبيعة والوظائف)

The Local Political Elite in Morocco, Before and After Independence
(A study in nature and functions)

د. عفيفة بلعيد
كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية مراكش. جامعة القاضي عياض (المملكة المغربية)،
afifa_belaid@hotmail.fr

ملخص:
تعكس النخبة السياسية المحلية عبر تمثلاتها وسلوكها وعلاقاتها وطبيعة البنيات التي تقوم عليها، مكانتها داخل النظام السياسي المغربي لما لها من رصيد رمزي واجتماعي، ووظائف تؤهلها لمركز الريادة والقيادة لما تقوم به من أدوار لفائدة النسق السياسي العام والحفاظ على طبيعة الثقافة السائدة ونمط القيم عن طريق الضبط والمراقبة الاجتماعية والسياسية للمجال المحلي، إذ أصبحت تتنافس حول الموارد المادية والرمزية التي يقدمها العرض السياسي للمركز لاحتلال مواقع استراتيجية للمراقبة والتغيير الاجتماعي، وبالتالي فاحتلالها لمواقع القيادة داخل المجتمع المحلي، ليس كظاهرة اجتماعية فحسب ولكن كضرورة تاريخية ووظيفية لاشتغال الأنساق الاجتماعية. ولذلك خلصنا من خلال هذه الدراسة إلى أن النخبة السياسية المحلية كان لها دور أساسي في استقرار النظام السياسي وديمومته.
الكلمات المفتاحية: النخبة السياسية المحلية؛ النظام السياسي المغربي؛ طبيعة النخبة السياسية المحلية؛ وظائف النخبة السياسية المحلية؛ دعم مشروعية النظام السياسي؛ مراقبة المجال المحلي؛ الموارد الرمزية والمادية للنخبة السياسية.

Abstract:
The local political elite, through its representations, behavior, relationships and the nature of the structures on which it is based, reflects its position within the Moroccan political system because of its symbolic and social assets, and the functions that qualify it for the pioneering and leadership positions because of its roles that benefit the general political system and the preservation of the nature of the prevailing culture and the pattern of values through social and political control and monitoring the local environment, as it has become competing over the financial and symbolic resources provided by at the political level to occupy strategic positions for social observation and change. Therefore, occupying leadership positions by local political elite within the local community, is not only a social phenomenon, but a historical and functional necessity for harmonic social formats. Therefore, through this study, we concluded that the local political elite played a key role in the stability and durability of the political system.
Keywords: The local political elite; the Moroccan political system; the nature of the local political elite; the functions of the local political elite; supporting the legitimacy of the political system; monitoring the local environment; symbolic and financial resources of the political elite.

مقدمة:

تُعتَبر ظاهرة النخبة السياسية المحلية من أهم الظواهر السياسية والاجتماعية وأكثرها تعقيداً؛ لارتباطها بتفاعلات النسق السياسي وطبيعة البنيات المشكلة له وخصوصية أنماطها، فدينامية وحركية هذه الأنساق والبنيات هي من تحدد لنا ذلك الفهم الواعي لطبيعة النخبة وأدوارها ووظائفها وخصوصيتها خاصة على مستوى الفعل السياسي.

وإذا أردنا تحديد مفهوم للنخبة قد نعود إلى أصلها اللاتيني الذي يشمل في معناه الحرفي عدة تحديدات منها الأقلية المنتقاة أو الطبقة العليا، أو من حيث التحديد الاصطلاحي يطلق مفهوم النخبة على من يشغلون مراكز عليا في المجتمع لما يتفوقون به عن غيرهم من صفات..."[1].

وعليه فالتعريف أو التحديد أعلاه يركز على عنصرين أساسيين هما: عنصر المكانة والمركز أو الموقع لتميزها عن باقي الفئات الاجتماعية، وهو ما أكد عليه "موسكا" الذي وقف عند التمييز بين طبقتين في كل مجتمع واحد مُهيمِنة وتمتلك كل وسائل السلطة وامتيازاتها، وأخرى مُهيمَن عليها ومنقادة أي محكومة وهي الأكثر عدداً من الأولى التي تمارس كل الوظائف العامة، وبالتالي تستحوذ على السلطة وكل الأفعال الاجتماعية.[2]

لكننا نجد "موسكا" قد ميز هنا بين عنصرين من النخبة أي بين من ينتمون إلى دائرتها ومن يوجدون خارج هذه الدائرة بناءً على امتلاك وحيازة السلطة، أو بعبارة أخرى امتلاك آليات أو موارد السلطة كأسس للهيمنة. وعليه فمفهوم النخبة يتحدد في تلك الأقلية التي تحتل موقعاً ومكانة متميزة في المجتمع[3]، وهو ما يؤهلها لتقلد الوظائف السياسية أو الإدارية، لذلك تشكل أقلية تحتكر أدوات الزعامة وموارد القوة والنفوذ، لذلك تشكل النخبة في نهاية المطاف نتاجاً لبنية اجتماعية وسياسية تؤدي مجموعة من الوظائف عبر سلطة الاحتكار لموارد السلطة أو دخول معترك السياسة. هذه الأخيرة التي يحدد "دافيد إستون" بأنه لا معنى لها خارج دائرة العلبة السوداء للنظام، وإن كان التحليل السياسي يحددها في كونها ذلك الكامن في الإنسان

---

[1] محمد محمود ربيع، إسماعيل صبري مقلد، موسوعة علم السياسة، الجزء الأول، دار الوطن، 1993-1994، (ص 310).

[2]-JORGEN H. WOLFF : Le role des élites politiques dans la démocratie, in Elites, gouvernance et gestions du changement sous la direction de Ali Sedjari, Ed l'Harmattan – GRET, 2002, p77.

[3]GIOVANI BUSIMO : Elite et élitisme, que sais-je, PUF, 1ère éd, l'Harmattan-GRET, 2002, p77.

والذي تحدد كوجوده الفلسفي والاجتماعي ليتعايش ويتواصل مع كينونات تكاد تكون متطابقة أو مختلفة معه. أما السياسة كفعل فهي ذلك التفاعل الذي يقام بين الفرد ومحيطه أو ذلك السعي إلى الترقي في إطار تنظيمي يتحدد مؤسساتياً في "الدولة". وهنا تتحدد الدولة كأفعال وممارسات وسلوكيات تروم الاتباع النوعي لرغبات واحتياجات يسعى إليها الفرد والمواطن.

وعليه، فإن هذا الترابط بين النخبة والسياسة ترابط عضوي قائم على أساس استراتيجيات التحكم في المواقع واحتكار أدوات السلطة، خاصة في بُعدها المحلي، وهو الطرح الذي ينسجم مع طرح "روبيرت دال" الذي يحدد النخبة في كونها تلك التي تحتل موقع الحكم في صناعة القرار[1]. ومن هذا المنطلق على الرغم من أن التركيز على الأقلية الحاكمة أمر يعود إلى بدايات التفكير السياسي عند الإغريق، حيث كان الاتجاه دائما بالبحث حول من يحكم، "إلا أن اتخاذ النخبة كوحدة للتحليل السياسي ونظرية للتفسير يعود لمحاولة معارضة نظرية الطبقة وتقديم بديل يحل محلها. لذلك حاول "باريتو" و"موسكا" أن يحولا مفهوم الطبقة الماركسي القائم، غير أنه من الناحية الإبستمولوجية لم تستطع نظرية النخبة الخروج من الأسس المعرفية لنظرية الطبقة. لكن ومع أزمة دولة الرعاية تم التحول في مسارات النظر خاصة على مستوى نسق القرار، فإلى نهاية الستينات بدأ الاهتمام بالمقربين "الحاكم" "الوالي" (الأعيان).

وفي إطار إعطاء نفس جديد لتحليل النسق المحلي لا بد من البحث في النخبة وأدوارها ووظائفها، فبالنسبة للمغرب شكل المستوى المحلي أداة وآلية لضمان استقراره واستمراريته كنظام سياسي من خلال نخبة السياسة في مرحلة تاريخية حاسمة، وإن كان المغرب يُعتبر في أساسه دولة مركزية بالأساس.

ومن هنا اتجهت استراتيجية المؤسسة الملكية نحو عقد تحالف مع النخبة السياسية المحلية (الأعيان) ضماناً لمراقبة المجال، وبالتالي لأداء مجموعة من الوظائف التي تضمن لها استقرارها وديمومتها في ظل بدايات التأسيس للدولة الوطنية. لذلك استمرت عائلات بعينها في هذه الاستراتيجية لبناء علاقات نفوذ تضمن لها البقاء داخل أجهزة الدولة حتى على المستوى المركزي وليس المحلي.

وهنا تكمن أهمية البحث كمحاولة لسبر أغوار النشاط أو الفعل السياسي للنخبة المحلية من خلال وظائفها وتحديد طبيعتها التي تُعتبر القناة الأساسية لخلق القوة والنفوذ لممارسة السلطة واحتكار أدواتها.

---

[1] نصر محمد عارف، نظريات السياسة المقارنة ومنهجية دراسة النظم السياسية العربية، جامعة العلوم الإسلامية والاجتماعية، ليزبرج/ فرجينيا، الطبعة1، 1998، (ص220).

ومن خلال هذه الأهمية نطرح فرضيتين أساسيتين للدراسة:

- الفرضية الأولى: تتحدد طبيعة النخب السياسية المحلية من خلال مختلف البنى الاجتماعية والثقافية المشكلة لها.
- الفرضية الثانية: تنطلق الوظائف التي تؤديها النخب السياسية المحلية من خلال طبيعة العلاقات الاستراتيجية التي تقيمها مع النظام السياسي.

ومن هذا المنطلق **تطرح علينا الإشكالية الأساسية للموضوع** في إمكانية تأثير البنى الثقافية والسياسية والاجتماعية في خلق موارد السلطة للنخبة السياسية المغربية لتحديد وظائفها داخل النسق السياسي العام.

ولمقاربة هذه الإشكالية سنستعين **بالمنهج النسقي** كمقاربة للتحليل والتفسير تجد أهميتها في الطابع المركزي للظاهرة التي تستدعي البحث في طبيعتها الاجتماعية والسلوكية والتاريخية وعلاقتها بالوظائف التي يمكن أن تؤديها داخل مختلف البنى والأنساق.

وسنحاول التطرق للموضوع من خلال مطلبين أساسيين:

المطلب الأول: طبيعة النخبة السياسية المحلية بالمغرب واحتكار موارد السلطة

المطلب الثاني: وظائف النخبة السياسية المحلية ورهانات تحقيق استمرارية النظام السياسي

المطلب الأول: طبيعة النخبة السياسية المحلية بالمغرب واحتكار موارد السلطة

الفقرة الأولى: الأصول العائلية والاجتماعية للنخبة المحلية

إن البعد التاريخي والاجتماعي للنخبة يسمح لنا باستثمار الخصائص السوسيولوجية للنخب، قصد معرفة الرساميل ذات القيمة الثمينة في مختلف المجتمعات[1]، إذ أن فهم واستيعاب هذه الخصائص السوسيولوجية يساعد على فهم طبيعة وبنية وثقافة ونمط القيم السائدة لدى هذه الفئة الاجتماعية، وكذلك من أجل بلورة تصور عن أدوارها وسلوكها السياسي والاجتماعي والإداري؛ إذ أن السياقات التي تتفاعل معها في إطار دينامية المحيط السوسيو-سياسي تجعل من هذه النخبة دائرة مفتوحة تتقاطع معها مجموعة من الأنساق والقيم التي تؤثر في طبيعة عملها بل وتوجهه.

---

[1] ابن أحمد حوكا، إغواء المنصب وإعراض اللقب، طرح إبستمولوجي في نقد مفهوم النخبة المحلية، مجلة وجهة نظر، السنة 13، عدد 43، 2010، (ص10).

ومن هنا تتحدد العائلة كوحدة وبنية اجتماعية تُعتبر عنصراً أساسيا لتشكل الاجتماعي للنخبة السياسية على المستوى المحلي، انطلاقا من كونها وحدة للإنتاج الاجتماعي من خلال شبكة العلاقات الاستراتيجية التي تتحدد من خلال طبيعة وبنية السلطة السياسية سواء على المستوى المحلي أو المركزي.

ومن هنا نجد "Sophie Tievant" تحدد الأسس التي يقوم عليها المجتمع المحلي كالوضع المقدس/ المدنس؛ وفي نظرها أن المجتمع المحلي يتميز بثلاثة مظاهر مركزية بالنسبة للمجتمع القروي، فالدم والمكان ثم الجانب الروحي ويقابلها في المجال الحضري، الجوار والثقافة[1]. لذلك فالعين المحلي يرث عن وسطه الاجتماعي المباشر مجموعة من الصفات أو المقومات التي تؤهله لأدوار الزعامة والريادة، إذ يمنحه الوجاهة، والمركز الاجتماعي والاسم؛ والجاه والثروة والسمعة، وبالتالي فالانتماء العائلي يُعتبر مقوماً من مقومات القيادة ومصدراً من مصادر الشرعية الاجتماعية[2].

فالأصول الاجتماعية والانتماء العائلي يُعدان من العناصر الأكثر انغراسا في المجال القروي، ونظراً لطبيعة البيئة والثقافة والقيم السائدة التي تزكي وتعزز مقوم الأصل العائلي كمصدر ليس فقط للشرعية الاجتماعية بل حتى للشرعية السياسية، إذ كلما كان الانتماء العائلي قوياً وله جذور كلما كان توظيفه كاستثمار سياسي لكسب الشرعية قوياً أن يصبح ذا حظوة ومكانة داخل المجال الذي ينتمي إليه، ويحظى بالرضا والقبول من طرف المنتمين للمجال نفسه؛ أي أن الأصول العائلية والانتماء الاجتماعي يمنحه عناصر السلطة المعنوية والرمزية من أجل الريادة والقيادة، إذ يصبح الناس ينادونه باللقب العائلي (لقب جده أو والده)، خاصة إذا كان لهذا اللقب رمزية في ذهنية المحيطين به أي أن تكون له علاقة وارتباط بأحد الوظائف المخزنية.

ومن هنا تشكلت عائلات معينة أصبحت تتخذ نمط توريث السلطة، كما أنها تتشكل انطلاقاً من الشبكات الاستراتيجية المحتملة التي لم تبنى بشكل اعتباطي، بل قامت على مجموعة من الارتباطات أساسها الغنى والثراء المادي، خاصة وأنها عائلات عُرِفت بممارستها للتجارة ونسجت علاقات اقتصادية منحتها قوة الوجود. وعلى هذا الأساس نتحدث في هذا السياق عن نمط من العلاقات الاستراتيجية بين

---

[1] محمد مرجال، القوة والنفوذ دراسة للنخب المحلية بابن سليمان ما بين 1990 و2002، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام، جامعة الحسن الثاني عين الشق، الدار البيضاء، كلية الحقوق، 2004-2005.

[2] حماني أقفلي، السلوك الاجتماعي والسياسي للنخبة المحلية، إصدارات مركز طارق بن زياد، الطبعة1، 2002، (ص28).

العائلات المخزنية فيما بينها وبين النظام المخزني في إطار علاقات تبادلية للمنافع والمصالح والخدمات والوظائف.

وعليه فالانتماء والأصل العائلي يصبح له دور ووظيفة يزكي ويدعم وظيفة النخبة السياسية المحلية[1]، فحسب تعبير عبد الله حمودي، فالعين غالباً ما ينحدر من أسرة ذات نفوذ أو قد تكون تقلدت أدواراً مهمة على الصعيد المحلي، فالأعيان القرويين غالباً ما ينحدرون من أسر مارست السلطة المحلية أو الجهوية تحت الحماية أو تواطأت معها بغرض نفوذ مادي أو معنوي أو غيره[2].

فالأعيان كاصطلاح نجده يغلب عليه العامل العائلي والتاريخي، ويبقى للنسب والأصل تأثيراً كبيراً بالنسبة للأعيان[3]. وهذا ما يزكي الطرح الذي قدمته "Sophie Tievant" في أن المجتمع القروي يركز على الدم كمظهر لنمط العلاقات ولتحديد الروابط والانتماءات والجذور، إذ أن الأعيان داخل هذا المجال وبفضل هذا المقوم (الانتماء الاجتماعي)، بالإضافة إلى مقومات أخرى فهم يتمتعون بالعلية وبالانتماء لفئة النخبة أو الأقلية التي لها سلطة معنوية ورمزية على السكان حتى ولو لم تكن داخل المنظومة السياسية، على اعتبار أن الأعيان هم علية القوم وخيرتهم ويتم اختيارهم اختياراً دقيقاً بناءً على هذا المعطى، من العائلات المعروفة بعلمها ونسبها وتجارتها، إذ أن الخدمة المخزنية كانت تُعد باباً من أبواب الثروة[4].

لذلك فالعين هو شخص داخل النخبة السياسية المحلية يتمتع بالسيادة داخل قومه أو قبيلته، يستمد سلطته كمقدم أو شيخ أو قائد أو مجرد عضو في "الجماعة" من حظوة شخصية أو انتماء إلى عائلة قديمة أو جديدة تخول له مركزاً مؤثراً داخل الجماعة التقليدية ونوعاً من التمثيلية لدى السلطة[5].

---

[1] حماني أقفلي، السلوك الاجتماعي والسياسي للنخبة المحلية، مرجع سابق، (ص28).

[2] عبد الله حمودي، الشيخ والمريد، النسق الثقافي للسلطة في المجتمعات العربية الحديثة، ترجمة عبد المجيد جحفة، دار توبقال للنشر، الطبعة الثالثة، 2003، (ص58).

[3] محمد السعدي، رجل السلطة ومواكبة التطور في المغرب، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة في القانون العام، كلية الحقوق، البيضاء، 1997، (ص24).

[4] هند عروب، "النخبة المخزنية والملكية: تواطؤ من أجل الدعم والاستمرار منذ زمن الأعيان خدام المخزن والاستعمار"، مجلة وجهة نظر، السنة الثالثة عشرة، عدد 430، 2010.

[5] الهادي الهروي، القبيلة؛ الإقطاع والمخزن، مقاربة سوسيولوجية، للمجتمع المغربي الحديث سنة1844-1934، إفريقيا الشرق، 2005، (ص143-144).

وخلاصة القول، إن الانتماء الاجتماعي للنخبة المحلية بحسب طبيعة ونمط القيم السائدة داخل المحيط السوسيو–سياسي الذي تنتمي إليه هذه النخبة وتتفاعل معه، في علاقة التبادل لعناصر التأثير تظل قائمة؛ أي أن هذه البيئة ستنعكس على ثقافة وسلوك وأدوار هذه البنية أو الفئة الاجتماعية المحلية، خاصة إذا كان هذا الأصل العائلي يمنح المكانة والرفعة، وتصبح هذه النخبة حائزة على السلطة والوظائف العامة من المخزن وعلى الثقة والقبول ورفعة الشأن والشرعية الاجتماعية والسياسية من العامة، لذلك فأدوارها لن تخلو من التأثر بهذه الأنماط والأنساق السائدة، ليبقى التساؤل المطروح إلى أي حد يساهم الثقل الاقتصادي والسياسي في دعم مكانة النخبة السياسية المحلية من أجل القيام بأدوارها؟.

الفقرة الثانية: الثقل الاقتصادي والسياسي للأعيان المحليين

بالإضافة إلى ما يحظى به الانتماء الاجتماعي من دور في المجتمع المحلي نجد العقار بدوره يلعب في المجتمع السياسي المغربي دوراً فعالاً سواء على مستواه المادي أو الرمزي، أي أن الأرض تُعتبر مورداً أساسياً للثروة، فبقدر ما يمتلك المرء من عقارات بقدر ما يزداد نفوذه وثروته، فالعقار يُعتبر دائماً رمزاً للتراكم وخزاناً للقيم التي تزداد وتتراكم باستمرار، فامتلاك الأرض يحمل دلالة اجتماعية كبيرة ترتبط دائما بالسمعة وتزايد النفوذ.

ومن هنا، فإن السلطة السياسية تستخدم العقار كوسيلة لتدعيم أسسها الاجتماعية القروية، وذلك من خلال اقطاعات أرضية تدعم الموقع الاجتماعي للنخب القروية، هذه الأخيرة التي تشكل عنصر استقرار داخل البنية الاجتماعية"[1]. وهنا يتجلى الثقل الاقتصادي الذي يعتبر الركيزة الأساسية التي تمنح للنخبة المحلية (الأعيان) مكانة ومركزاً اجتماعياً داخل المجال أو الفضاء الذي تنتمي إليه؛ إذ يشكل قيمة أساسية لدى القرويين، فالعقار والأرض كرصيد مادي يمنح صاحبه "الهيبة" والتقدير، حيث "إن الأعيان القرويين يعيشون على أراضيهم ويملك كبارهم إقامة حضرية إذا غابوا عن القرية أو القبيلة وحافظوا على روابط قوية معها[2] نظراً للارتباط القوي ليس بالمجال فقط بل بالأرض كمعطى مادي وسوسيولوجي".

لكن هذا الثقل الاقتصادي الذي تتمتع به النخبة السياسية المحلية (الأعيان) يُعتبر ازدواجي المصدر، إذ يمكن اكتسابه عن طريق الإرث العائلي والاجتماعي أي أن يكون العين من عائلة معروفة بنفوذها

---

[1] محمد شقير، أوليات الشرعنة السياسية (النظام السياسي المغربي كنموذج) المجلة المغربية لعلم الاجتماع السياسي، السنة الأولى/ خريف 1987؛ العدد 4، (ص74).

[2] عبد الله حمودي، الشيخ والمريد...، مرجع سابق، (ص58).

وثروتها، أو يمكن أن يكسبه عن طريق المنحة المخزنية في إطار تبادل الوظائف أو مكافأة لخدمة معينة؛ على أساس أن المخزن يسعى دائما إلى مكافأة ودعم خدامه.

وفي هذا السياق جرى تحويل الأراضي المسترجعة والمقاولات الهامة، إلى شبكات الأعيان بالمدن والقرى[1]، لذلك يعتبر "ريمي لوفو" أن الملكية تُعد طريقاً متميزاً لولوج الفئات المحلية في البادية المغربية، فالملاك العقاريون عادة ما ينتمون لفئة الأعيان الوجهاء وتكون لهم علاقة طبيعية مع السلطات المحلية ومع الساكنة[2].

ومن أجل خدمة مصالحها سمحت الدولة (المخزن) بتقوية هذا النفوذ الاقتصادي لهذه العينة الاجتماعية، عن طريق دعمها لعدة مشروعات تهم المجال الفلاحي وتقديم القروض والتسهيلات ومضاعفة إنتاجيتها الفلاحية ومساحات أراضيها[3].

وبالإضافة إلى هذا الثقل الاقتصادي الذي تتميز به وتحوزه النخبة السياسية المحلية، الثقل الأساسي الذي أدركته الملكية منذ بداية الاستقلال وهو ما جعلها تعقد تحالفاً سياسياً معها من أجل استثمار هذا الثقل أو هذه المكانة السياسية لصالح الوظائف التي ترغب في تأديتها لها، لذلك عمدت إلى توطيد أدوارها بمختلف الوسائل القانونية كإصدار قانون الاستثمار والوسائل المادية؛ وتمكينهم من امتلاك أراضي المعمرين أو وسائل مؤسساتية تتجلى في الجماعات المحلية (كمنتخبين) أو الغرف الفلاحية، ما يسمح لهذه النخب بالتدخل لدى الأجهزة البيروقراطية المكلفة بالعالم القروي[4].

وقد اعتبرهم عبد الله حمودي جزءاً لا يتجزأ من الحياة السياسية إذ ومنذ الستينات كانت كل الحملات الانتخابية إقطاعاً لهم، وأولئك الذين لم ينجحوا في ولوج المجالس الجماعية أو الإقليمية يستثمرون المناصب الإدارية المحلية (الشيخ، المقدم، ممثل الجماعات ...)[5].

---

[1] عبد الله حمودي، مرجع سابق، (ص58).

[2] – Levau (Remy) : « le fallah marocain défenseur du trônes »presse de la fondation nationale des sciences politiques, 2 ed 1985, p61.

[3] – Levau (Remy) : le fallah marocain défenseur du trône, op.cit, p : 63-64.

[4]– Guiri (Abdelkarim): « l'aménagement de l'espace rural au Maroc DES, en droit public, Rabat 1986, p158.

[5] عبد الله حمودي، الشيخ والمريد...، مرجع سابق، (ص58).

وهذا ما جعل من النخبة السياسية المحلية (الأعيان) قاعدة اجتماعية أساسية لدعم النظام السياسي والحفاظ على استقراره، ودعم شرعيته، لذلك فالعالم القروي استمد ثقله السياسي هذا ليس فقط من مجاله الجغرافي أو من نخبه الوازنة بل أيضا من دور البادية في تاريخ المغرب[1]، إذ كانت كمجال وكفضاء سياسي تلعب أدواراً مهمة لصالح ضمان تأطير ومراقبة هاذ المجال وساكنته، ومن هنا أقيمت قاعدة من الأعيان (القرويين) حسب "ريمي لوفو" كحماة للعرش، والتي يمكن أن نطلق عليها اصطلاحا "جماعة الاستقرار" أي كنظام لاستقرار اللعبة السياسية والنظام السياسي ككل[2]. الشيء الذي جعل منها أداة مهيمنة داخل الوسط القروي لامتلاكها لوسائل وأدوات النفوذ (الأصل الاجتماعي الثقل الاقتصادي والسياسي)، وما يزكي هذه الهيمنة للنخبة القروية على النظام التمثيلي للعالم القروي؛ هو طبيعة العلاقات الاجتماعية السائدة التي يغلب عليها الطابع الزبوني والإثني، وتزداد أهمية هذه العلاقات أو تكون أكثر وضوحا لحظة الانتخابات بشكل خاص.

وبالفعل فالانتخابات على المستوى السياسي تشكل مناسبة للأعيان القرويين، ليس كلحظة لإبراز نفوذهم السياسي والاقتصادي والاجتماعي، بل أيضا لإظهار تبعية القرويين لهم، سيما وأن الالتزام السياسي لهؤلاء الأعيان يبقى ضعيفاً مقابل هذه الاعتبارات الشخصية والعائلية التي تسمو فوق كل الاعتبارات[3].

ولأجل هذا الثقل سعت السلطة السياسية لاستثماره وتوظيفه للاستمرار وللاستقرار السياسي، لما تحظى به هذه النخبة من موقع استراتيجي داخل النسق السياسي المحلي، ولذلك كانت النخبة السياسية المحلية تشكل حلقة الوصل الرئيسية بين المجتمعات المحلية والمجتمع الشامل وعن طريقها يمارس المجتمع الشامل تأثيره على المجتمعات المحلية وينفذ إلى أصغر وحداته الاجتماعية والسياسية[4]. وعن طريق تمكنها من وظائفها تمثيلية وأخرى قضائية ومهام إدارية (مقدم، قواد، شيخ)[5].

---

[1] مهتدي بوزكري، النخبة القروية. الإدارة الترابية وسياسية التنمية القروية مساهمة في دراسة الرهانات السوسيو-سياسية للفاعلين، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام، كلية الحقوق، مراكش، 2008، (ص103).

[2] هند عروب، النخبة المخزنية والملكية، مرجع سابق، (ص29).

[3] مهتدي بوزكري، النخبة القروية. الإدارة الترابية وسياسية التنمية القروية ...، مرجع سابق، (ص140).

[4] حماني أقفلي، السلوك الاجتماعي والسياسي للنخبة المحلية...، مرجع سابق، (ص7).

[5] مهتدي بوزكري، النخبة القروية. الإدارة الترابية وسياسية التنمية القروية ...، مرجع سابق، (ص17).

وفي المقابل يلعب الأعيان دور الوسطاء بين المجال التداولي للحاكمين والمجال التداولي للمحكومين[1]، وبالتالي فإن النخبة السياسية المحلية تستمد هذه المكانة السياسية والاقتصادية انطلاقا من وضعها وامتلاكها لوسائل القوة والنفوذ داخل المجال القروي، كما تستمد هذه المكانة والمركز كذلك انطلاقاً من علاقاتها بالمركز أو المخزن والوظائف التي تؤديها والأدوار التي تلعبها لصالح استقرار سياسته واستمراريتها من جهة، ولدعمه ومنحه الشرعية من جهة أخرى.

وبناءً عليه، فإن ما يمكن استخلاصه مما سبق هو أن النخبة السياسية كانت لها على المستوى المحلي خاصة القروي أدواراً على مستوى السياسات العامة للدولة سواء الاقتصادية أو السياسية أو الإدارية أو الاجتماعية، إذ لم تكن سوى أداة لتنفيذ سياسات المخزن حتى الأمنية والضبطية منها، وهذا ما سنراه فيما سيأتي، حيث كان لها أدوار المراقبة والضبط للمجال القروي، لكن كيف عملت النخبة على أداء هذه الأدوار، ولماذا؟

المطلب الثاني: وظائف النخبة السياسية المحلية ورهانات تحقيق استمرارية النظام السياسي

إن أداء النخبة السياسية المحلية لمجموعة من الوظائف لفائدة النظام السياسي مسألة ثابتة تاريخياً منذ القرن التاسع عشر، في إطار العلاقة بين السلطان وخدامه، والذين ينالون الرضا السلطاني بأدائهم لهذه الوظائف الموكلة إليهم بإخلاص ووفاء. ومن هنا نتحدث عن طبيعة وبنية العلاقة بين النخبة السياسية المحلية كظاهرة اجتماعية وكعمل وكفعل سياسي، وبين النظام السياسي كبنية وكنسق وكسلطة. واستمرت العلاقات نفسها وإن بدرجات مختلفة وبعلاقات تبادلية مختلفة، لكن مضمون وطبيعة وبنية العلاقة استمرت بعد الاستقلال بهدف تحقيق الوظائف نفسها وإن بأوجه مختلفة؛ لأن السياقات اختلفت واستحدثت بنيات حديثة إلى جانب تلك التقليدية ولكن كنه هذه الوظائف استمر، "فكل نظام سياسي يخلق عبر حركية أطرافه وعقائده وحضارته مسلسلاً لتطور الدولة وصنع سياسة الدولة، فالواقع السياسي من خلال تعددية أطرافه وتنوع الصراع والتنافس الذي يحكمه يطرح رهانات مستقبلية تستهدف الحفاظ على ثبات النظام واستقراره"[2]، والذي يحتاج دائماً إلى دعم مشروعيته من أجل الحفاظ على هذا الثبات والاستقرار.

---

[1] نذير المومني، التواصل السياسي بالمغرب المعاصر، 1994-1999، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام، كلية الحقوق مراكش، 2001-2002، (ص12).

[2] سيدي الأشكل: القرار والنشاط العام بالمغرب "مساهمة في دراسة الثابت والتغيير في السيرورة القرارية"، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، مراكش، 2009، (ص68).

الفقرة الأولى: وظيفة دعم النظام السياسي

لم يكن للنظام السياسي بد من خلق تحالفات تضمن له مراقبة المجال والقيام بوظيفة الوساطة، هذه الأخيرة لا تعني أن يكون هناك وسيط بين الملك والشعب؛ لأنها علاقة لا تقبل في نظر المؤسسة الملكية أية وساطة؛ لأن عقد البيعة عمل على إلغائها، لكن الوساطة المقصودة هنا هي فقط لضمان الاستقرار في حيز مجالي محدد ولفترة معينة طبعت بالصراع بين الفاعلين السياسيين والقوى المتضاربة حول السلطة، لذلك كانت النخبة المحلية والأعيان هم المخولون للقيام بهذه الوظائف نظراً لمواردهم المادية والرمزية، ولمكانتهم داخل الحيز المجالي المراد ضبطه ومراقبته، لتكون بذلك وظيفة الوساطة فقط لتأمين وبسط نفوذ وهيمنة المؤسسة الملكية على حقل سياسي يشوبه الصراع والتوتر في مرحلة تأسيسية حرجة، استلزمت منها هذا التحالف الإستراتيجي.

لكن السؤال الذي يطرح علينا هنا هو، إلى أي حد سيؤثر هذا التحالف على طبيعة البنية السياسية في المغرب عامة، وطبيعة النخبة السياسية على وجه الخصوص؟، وكذا على طبيعة العلاقة مع المؤسسة الملكية وطبيعة تمثلها لوظائف هذه النخب، ومن ثم نتساءل عن انعكاسات هذا التأثير على العمل المؤسساتي والسياسي داخل النظام السياسي المغربي؟.

أولاً: وظيفة المراقبة والضبط الاجتماعي

أسست الملكية لهذه الوظيفة عبر عقد مجموعة من التحالفات الإستراتيجية سواء على المستوى المحلي أي المجال القروي عبر الأعيان المحليين، أو على مستوى المجال الحضري عبر البرجوازية التجارية والعقارية... من أجل ضبط المجال السياسي والاجتماعي والاقتصادي.

فَجُل الأنظمة السياسية تستند في تثبيت مشروعيتها على الحفاظ على البنى التقليدية، وكذا نوع العلاقات الاجتماعية القائمة والمتبادلة من أجل تحديد سلوك سياسي يتماهي وينسجم مع السلطة السياسية وطبيعتها، من أجل خلق أسس اجتماعية يمكن الاعتماد عليها في مراقبة ضبط المجتمع.

ويوضح ريمي لوفو "هذا النهج من خلال انتخابات 1960، فلقد أثبتت تطورات الحياة السياسية المغربية نجاح السلطة السياسية بفضل الانتخابات في ترسيخ نظام النخب المحلية الموالية لها، فاختيار تقطيع الدوائر الانتخابية استنادا إلى الولاءات العرقية ونوعية الاقتراع (الأحادي الأسمي)، مكَّن من إبراز طبقة من المنتخبين المحافظين على التوازنات التقليدية والمنشئين من جديد لشبكة إدارية شاملة للنخبة المحلية...، ولقد أتت هذه السياسية أُكلها بشكل واسع، حيث تأكد من سنة 1960، أن إقامة نظام للمراقبة

السياسية مرتكزة على مساهمة هذه النخب لتجاوز القلاقل القروية، إذ يعتمد الأعيان عموماً على تهدئة النزاعات القائمة بين جماهير الفلاحين والنظام وذلك بإشعار السلطات وتقديم تسويات[1].

"لذلك كان من الضروري إدماج هذه الفئة وعدم إبقائها خارج النسق وترك الفلاح دون تأطير إداري سيؤدي إلى بروز تيارات غير مرغوب فيها[2]، فمن أهم ما يمكن الاستناد عليه وتوظيفه من طرف النظام السياسي المغربي هو هذه الفئة من أجل الاستفادة من دعمها ووظائفها، خاصة على المستوى المحلي، نظراً لما عاناه منه خلال فترة ما قبل الاستقلال وبعده، فلتأكيد شرعيته وإحكام مراقبته الاجتماعية للمؤسسات وللفئات أو للمجتمع سواء المحلي أو المركزي كان لزاماً عليه أن يدخل في هذه العلاقات التبادلية للمصالح والأدوار.

وبالتالي كانت من أهم وظائف النخبة السياسية هي مراقبة المجال وضبطه؛ لأن أي إهمال له من شأنه أن يشكل هزة قوية بمثابة الآلة والمحرك الذي يضبط التوزان والاستقرار الاجتماعي والسياسي للسلطة السياسية، وعليه كانت وظيفة السياسي كما هي وظيفة الإداري ضبط المجال ومراقبته الاجتماعية والسياسية. لتشكل هذه "المراقبة وهذا الضبط الاجتماعي إستراتيجية اعتمدها النظام السياسي كوظيفة من أجل دمج النخب القروية أولاً من أجل احتوائها وضمان تعبئتها، وثانياً من أجل ضبط المجال وحيازة المزيد من المشروعية"[3].

وفي هذا السياق يرى الأستاذ "J.C.S.ATUCCI" أن تمثيل التيارات السياسية لن يكون له معنى إلا في الحدود التي تخضع فيها بالأساس تلك التيارات لمراقبة السلطة، وأن تعبير الأحزاب السياسية الذي يذهب إلى حد الاعتراف بوجود معارضة تبقى دائما سجينة سياق سياسي يلتزم بعدم الطعن في الأسس

---

[1] عبد الله ساعف، تصورات عن "السياسي" في المغرب، المجتمع/السلطة، ترجمة محمد معتصم، دار الكلام للنشر والتوزيع، 1990، (ص95).

[2] – IHAZRIR (A) : paysans, élites rurales et politique agricole au Maroc contribution à l’étude de l’univers social et publique des acteurs, thèse : pour l’obtention du Doctorat d’Etat en D.P FESJ Marrakech, P : 97.

[3] سيدي الأشكل، القرار والنشاط العام بالمغرب، مساهمة في دراسة الثابت والمتغير في السيرورة القرارية، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، مراكش، 2009، (ص96).

الجوهرية للنظام، أو التأثير على توازناته الأساسية، هذا وقد ظلت النخبة دائماً أداة من أدوات الوقاية وامتصاص الأزمات ومواجهة الظروف الطارئة[1].

نظراً لتحكم الهاجس الأمني والضبط السياسي والاجتماعي في بنية السلطة السياسية؛ لأن هذا الأمر كان من أهم الرهانات للنظام السياسي، لذلك اعتمد على الأعيان المحليين من أجل تأطير السكان وضبط المجال، وما ساعده كذلك هو نمط الاقتراع الأحادي الاسمي[2]، الذي سهل مأموريتها في أدائها لوظائفها حتى تشكل وزناً مضاداً للقوى السياسية[3] المناوئة للملكية وللنظام السياسي.

وهكذا أدت هذه الفئة الاجتماعية الأدوار المنوطة بها على أكمل وجه وكسب النظام السياسي رهان التحكم في مجريات الأمور وبسط هيمنته على المجال السياسي والاجتماعي. لذلك كان في حاجة إلى وساطة عبر تحالفاته الإستراتيجية تضمن له سلطة الهيمنة وبسط النفوذ كموارد أساسية يحتاجها أي نظام سياسي.

ثانياً- وظيفة الوساطة:

تُعد وظيفة الوساطة من بين الوظائف المهمة التي كانت تؤديها النخبة السياسية المحلية، عبر سياسة أو إستراتيجية التحالف التي أبرمها مع السلطة السياسية، فالتمثيلية السياسية للأعيان المحليين جعلت منهم حلقة الوصل بين المجتمع القروي والسلطة المركزية، فمنذ الاستقلال كما قلنا والملكية تبحث عمن يؤمن لها قنوات التواصل والوساطة، وكانت عبر الجهاز البيروقراطي المحلي (المقدمين والشيوخ)، وعبر السياسي عن طريق المنتخبين من الأعيان المحليين الذين تكلفوا بنقل أوامر الدولة إلى العالم القروي، وبالتالي شكلوا عنصر الوسيط، ولم يجدوا من الساكنة سوى موقف وسلوك الخضوع[4].

---

[1] زين العابدين حمزاوي، النخبة السياسية ومسألة الثابت والمتحول في النسق السياسي المغربي، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام، كلية كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، وجدة، 2003-2004، (ص160).

[2] BENDOUROU (O) : le pouvoir exécutif au Maroc depuis l'indépendance plublisud achevé d'imprimer sur les presses Imprimerie Tardy Quercy (S.A) 1986, P 176.

[3] REMY (L) : le fallah Marocain defenseur du trone…, op.cit, p61.

[4] REMY (L) : le fallah Marocain defenseur du trone…, op cit, p : 62.

بل لقد شكل الأعيان المحليين الرابط الأساسي بين بيروقراطية الدولة والمجتمع وبين المحلي والمركزي[1]، ليظل هؤلاء الأعيان الوسائط الوفية لتنفيذ سياسية الدولة على المستوى المحلي لذلك استطاعت السلطة السياسية أن توفر بنيات التعبئة والمراقبة الاجتماعية والسياسية ولم يتأتَ ذلك لها إلا بفضل هيمنتها، ليس فقط على النظام الجماعي للقرويين ولكن حتى على المجتمع القروي ذاته[2].

وحتى على المستوى المركزي لعب الوزراء دور الوسيط بين النظام السياسي وأفراد المجتمع عبر التعبئة الشاملة للموارد المتاحة كافة، من أجل الحفاظ على الوضع القائم وتثبيت مشروعية النظام وتثبيت دعائمه.

وتأكيداً لهذا الدور أي وظيفة الوساطة، ورد في الخطاب الملكي للحسن الثاني، الملقى في افتتاح الدورة التشريعية الخريفية للبرلمان.

".... وعليكم أن تعلموا أنه كيفما كانت وسائل الاستخبارات أو الاستعلامات بالمعنى الشريف. وكيفما كانت موارد معلوماتي عما يجري في البلاد أو عما يضر الناس أو يفرحهم لا يمكنني أن أحيط بكل شادة وفادة، فإن لم أكن محاطاً بجنود هنا وهناك ومستشارين وناصحين من وزراء وممثلي الشعب، فسوف يكون عملي مبتوراً وجهدي مقصوراً، فعليكم أمانة أخرى هي أمانة التبليغ، وكما قلت لكم التبليغ كهيئة البرلمان، والتبليغ كأحزاب البرلمان، والتبليغ كأفراد يمثلون ذلك الشعب الذي لا أخاطبه إلا بشعبي العزيز"[3].

وبالتالي فالنخبة السياسية المحلية في النظام السياسي المغربي هي وسيط بين المؤسسة الملكية كمهيمن على السلطة السياسية وبين المواطنين. فبالنسبة للملكية هم مستشارون لدى أعلى سلطة في البلاد، وإن كانت لها أجهزتها الخاصة للوصول إلى المعلومة (الجهاز البيروقراطي خاصة وزارة الداخلية) والمكانة التي أصبحت تخطى بها في ظل النظام السياسي المغربي مقارنة مع باقي الوزارات. ومن ثم فوظيفة الوساطة هذه تتجاوز ما يفترض أن تؤديه كناقل لاحتياجات المجتمع وتلبيتها في إطار المؤسسات وعبر

---

[1] محمد مرجال، القوة والنفوذ، دراسة للنخب المحلية..، مرجع سابق، (ص 29).

[2] عفيفة بلعيد، دور النخبة المحلية في بلورة الفرز المحلي نموذج المجلس الجماعي للواليدية، (2003-2009)، رسالة لنيل دبلوم الماستر في القانون العام، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، مراكش، 2009-2010، (ص23).

[3] وارد في، الحسن أعبوشي، مفهوم ودور البرلمان في الخطب الملكية، التجربة البرلمانية المغربية السادسة، 1997-2002)، من كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، سلسلة الندوات والأيام الدراسية، العدد 24، 2003، (ص53).

سياسات عمومية تروم إيجاد حلول للمشاكل القائمة، بل الواقع وهنا يجسد مهمة الرقابة والضبط للنخبة السياسية المحلية باستحضار الهاجس الأمني.

الفقرة الثانية: وظيفة تثبيت دعائم النظام السياسي وترسيخ مشروعيته

إن دعم مشروعية النظام وتثبيت دعائمه تسعى بالضرورة للتعامل مع التشكل السيكولوجي للعقل الجمعي للأفراد، وترسيخ أيديولوجية الدولة وثقافتها وقيمها عبر التنشئة الاجتماعية والتأثير في السلوك السياسي، وتأسيس أنماط تشكل بنيانه على نحو يتوافق وطبيعة هذا النظام، من أجل ضمان مشروعيته وترسيخها وتزكيتها لضمان بقائه واستمراريته، بناءً كذلك على الوظائف التي ستؤديها النخبة السياسية المحلية في هذا الشأن والتي تجعل من المصلحة العامة أيديولوجية تحتكرها السلطة لتصبح المجسد الوحيد لها.

وبالتالي فتثبيت دعائم النظام السياسي وترسيخ مشروعيته تُعد من أهم الوظائف المنوطة بالسياسي على المستوى المحلي خدمة لمصالحه الخاصة في إطار علاقة تبادلية بينه وبين النظام السياسي عبر المكاسب التي سيحصل عليها في هذا المجال، لكن كيف ستتشكل البنية الثقافية والأيديولوجة للدولة على هذا المستوى؟ وكيف يمكنها أن تحدد كمدخل تفسيري لأيديولوجية وثقافة السياسي والبيروقراطي التي يتم تشكلها في إطار تفاعله مع النظام السياسي؟

أولاً: وظيفة ترسيخ قيم وأيديولوجية الدولة

تُعد وظيفة ترسيخ قيم وأيديولوجية الدولة من أهم الوظائف التي تؤديها النخبة السياسية المحلية، والتي تدعم بشكل مباشر مشروعية النظام السياسي وتعمل على إرساء دعائمه وقواعده، عبر ترسيخ ثقافة وأيديولوجية الدولة "وضمان استمرار القيم التي تسمح بهيمنة وتفوق النظام الاجتماعي القائم، واحترام التراتبيات القائمة على الغنى والخضوع وحماية التقاليد الجماعية، وضمان انتقال التوافقات والالتزامات الجماعية والتعبئة الاجتماعية والسياسية للمجموعات خاصة في الفترات الانتخابية مثلاً أو حول مشاريع ومبادرات الدولة[1].

وهو الأمر نفسه الذي تحدثنا عنه فيما يخص الجهاز البيروقراطي، فيما يخص هذه النقطة بالذات، أي عن الاستثمار في اللاوعي والاشتغال على العامل السيكولوجي من أجل التعبئة من خلال الثقافة أو

[1]مهتدي بوزكري، النخبة القروية، الإدارة الترابية وسياسة التنمية القروية..، مرجع سابق، (ص108).

الخطاب داخل مختلف الأنساق سواء السياسية أو الاجتماعية والتي تروم نشر قيم معينة هي القيم الإيديولوجية نفسها التي ترتضيها الدولة أو تلك التي تقيم عليها أسسها وتضمن بقائها واستمراريتها.

فمثلاً "حينما نتحدث عن الهوية الوطنية، فجميع المجتمعات كما بيَّن ذلك "دوركايم" تحس بالحاجة لتعميق المشاعر والأفكار الجمعية التي تشكل وحدتها وشخصيتها التاريخية، فأي تنمية سياسية تستدعي الارتباط والتعلق بالجماعة الوطنية التي تشكل العنصر الأهم لهذا الترسيخ فكل سلطة سياسية تهتم بتشكيل الهوية الوطنية لدى الطفل وتبحث عن مراقبتها وتوجيهها لأنها مهمة الدولة بالأساس، وعبر التعلم وخلق النموذج من أجل تأمين المستقبل وخلق شعور لدى الأفراد أنهم مقبولين من طرف جماعة معينة عبر التنشئة الاجتماعية. فشعور الجماعة الوطنية يتم الاشتغال عليه عبر مؤسسات وبنيات وسيطة، العائلة، مؤسسات الدولة"[1].

وبالتالي فأن أي بناءٍ سياسي يحاول الاشتغال على إدراك الأبعاد السياسية للهوية الاجتماعية عبر ترسيخ قيم وأيديولوجية الدولة، فخلق هذه الهوية الوطنية وإذكائها بمختلف القيم التي يُريدها النظام تُعد صمام الأمان للنظام السياسي لتثبيت وجوده ومشروعيته وقبوله اللاشعوري من طرف الأفراد، فدمج الفرد اجتماعياً يعني بالضرورة دمجه سياسياً داخل الجماعة وهذا الاندماج يمنح النظام السياسي فرصة لتشكيل هوية الأفراد سواء اجتماعيا أو سياسيا وفق الخطاب نفسه والإيديولوجية نفسها التي يريدها لهم وتخدم بقاءه وديمومته.

وهذا الأمر لا ينحصر على أنظمة بعينها أي (الديكتاتورية) أو أنظمة العالم الثالث، وهي وظيفة تؤدى حتى لدى أعرق الأنظمة السياسية وأكثرها ديمقراطية، فكل نظام سياسي يسعى إلى تشكيل الهوية الاجتماعية والسياسية لتابعيه وفق أيديولوجيته، كأيطاليا، فرنسا، كندا.

فمثلاً "في فرنسا الطبقة الاجتماعية لها دور بارز كما في النرويج وبريطانيا، وهذا الجانب يمارس تأثيره على الهوية الاجتماعية وتشكلها وصولاً لكونها هوية سياسية هي في الغالب عناصر ليست سياسية في بدايتها وتؤثر حتى على اختيارات الأحزاب السياسية والإدماج الأيديولوجي في بعض المجتمعات"[2].

---

[1] GRAWITZ (M) : psychologie et politique, in traité de science politique, Tome 3 , l'action politique, presses universitaires de France, Paris, 1985.p183.

[2] GRAWITZ (M) : psychologie et politique…, op.cit p199.

ومن ثم فإن عملية التلقين الأيديولوجي هذه تستدعي نشر الثقافة نفسها داخل بنيات متعددة، من أجل الإدماج الاجتماعي "فمثلاً الهيبة وثقافة رعاية الأعيان وسريان سلوك الزبونية والقرابة والوساطة واعتماد مخيال سياسي قائم بالأساس على الرمزية والعنف المادي والرمزي والحفاظ على الوضع القائم"[1]، فهذا يشكل سيكولوجياً لأيديولوجية سياسية أو ثقافية سياسية داخل مختلف الأوساط سعت على أساسها مختلف النخب لأداء مجموعة من الأدوار، وحازت على إثرها على مجموعة من الامتيازات، وحافظت بواسطتها على مجموعة من المصالح في إطار سياسية إستراتيجية تبادلية للوظائف والمصالح والمكتسبات.

وفي نهاية المطاف يتم الاشتغال على شكل نظام ثقافي يتماهى مع النظام السياسي وطبيعته. ومن هذا المنطلق نجد تعدداً للأنماط وللأنظمة الثقافية الفرعية داخل الدولة تمارس تأثيرها على المعتقدات السياسية وسير الحياة السياسية، ومن هنا يمكننا اعتبار أن النظام الثقافي يغذي على نحو ما الأنساق السياسية، حسب طبيعة النظام وطبيعة البنى وطبيعة العلاقة القائمة بينهما، ففي المجال الثقافي العام فإن عدداً من القناعات تكون مستمرة ومضمرة وتكون متبادلة بين مجموعة من الفاعلين. ومن هذا المنظور "فالثقافة السياسية عند GABRIELLE ALMOND تحدد على أنها السيرورة التي تدفع العادات للمرور نحو النسق، ونحو بقية الفاعلين السياسيين ونحو ثقافة المنتوج التي تتبلور في قلب الحقل السياسي، وتحدد توزيع الأفضليات المتعلقة بالمنتوجات والقرارات السياسية وتقسيمها بين المجموعات المختلفة"[2].

لذلك فشكل الثقافة السياسية له تأثير على شكل النظام الثقافي بصفة عامة، أو أن الثقافة السياسية برمتها هي ليست سوى جزءاً من بناءٍ عام تتحدد مفاصله داخل النظام الثقافي، ومن هذا المنطلق تتحدد القيم السياسية والاجتماعية داخل مختلف الأنساق السياسية.

وتتفرع "إلى ثقافات فرعية مقابلة للثقافة الوطنية فالنخبة البيروقراطية السويدية مثلاً، والتي تمتلك هوية مصلحية، مهيكلة عن طريق أنساق/ أنظمة من السلوك المقاد على نحو خاص"[3].

ونخلص إلى القول إن النظام السياسي يتحدد وفق تشكيله لبنيانه وأنساقه. السياسية والاجتماعية والثقافية.

---

[1] هند عروب، المخزن في الثقافة السياسية المغربية، دفاتر وجهة نظر، الرباط، العدد4، الطبقة الأولى، 2004، (ص12).

[2] GRAWITZ (M) : psychologie et politique in traité de science politique…, op.cit, p : 252

[3] GRAWITZ (M) : op.cit p290.

فالبناء الثقافي والأيديولوجي للنظام السياسي المغربي الذي كان راسخاً منذ القرن التاسع عشر هو الذي مازال راسخاً بقيمته وثقافته كالخدمة والطاعة والولاء والخضوع، وهذا النظام الثقافي هو سر بقائه واستمراريته وقبوله من طرف الأفراد.

وبعد تناولنا لجملة من الوظائف التي تقوم بها النخبة السياسية المحلية، يطرح السؤال هل هذه الوظائف تؤدى في إطار علاقة تبادلية؟ أم أنها تؤدى من أجل خدمة الصالح العام ودون النظر إلى المصالح أو القواعد التي قد تجنى من ورائها؟، بمعنى آخر ما هي المكاسب التي تحصدها هذه النخب السياسية المحلية مقابل أدائها لهذه الوظائف لفائدة النظام السياسي؟

وبالتالي فالسعي نحو هذه الوظائف تكون له بعض الامتيازات التي تمنحها السلطة السياسية لخدامها، وهذا أمر تم الاعتياد عليه منذ القرن التاسع عشر، وقد رأينا كيف يكافأ الخديم المخزني بعد أدائه لوظائفه إما عن طريق ترقية أو تعيين أحد أقاربه أو حيازته على امتيازات أو ظهائر التوقير والاحترام.

ومن جهة أخرى، نستحضر أن السلطان يجمع بين السلطة الدينية والدنيوية، ما يجعله في إطار أدائه لوظائفه، وكذا من أجل تثبيت سلطته يمد جسور العلاقة مع فئة الشرفاء والأعيان والعلماء، كفئة تمنحه شرعية القبول وتدعم مركزه ونفوذه، وفي المقابل تستفيد هذه الفئة من مجموعة من الامتيازات كأن تحوز مجموعة من الموارد الرمزية أو المادية، والقرب من السلطان أو لحصولها على المكانة والحظوة الاجتماعية أو للظفر بمنصب في الجهاز المخزني الذي يتم توارثه، لذلك تشكلت لدينا في المغرب ما سمي بالعائلات المخزنية، وبالتالي فهؤلاء يستفيدون من فرصة الترقي الاجتماعي والاغتناء وفرصة الثراء طلما يحظون بالرضى المخزني، وكذلك لتأمين مصالحهم ومضاعفة أرباحهم وزيادة مواردهم الرمزية والمادية على السواء.

هذا النمط من الامتيازات هو ليس خاصية من خصائص النظام السياسي المغربي وحده، ولكنه أمر تعرفه العديد من الأنظمة السياسية في مكافأة الموالين لها لكن الاختلاف في درجة المكافأة وطبيعتها.

وهنا نجد كُلّاً من "واتر بوري" و"ريمي لوفو" "قد بينا مظاهر هذه الهيمنة ذات المنحى التقليدي، من خلال دور النخب الحضرية والقروية في الحفاظ على النظام من خلال الصفقات التي تم إبرامها في قمة الهرم السياسي عن طريق نظام للمكافآت قائم الذات، والذي يتكون من مجموعة من الموارد المادية والرمزية التي تحتكرها المؤسسة الملكية والتي تتجسد في:

- الممتلكات العقارية والمادية.

- احتكار سلطة التعيين في المناصب العليا سواء أكانت سياسية أو غيرها والتي من شأنها تمكين أصحابها من الاغتناء والارتقاء اجتماعيا.

- الاحتكار الملكي سياسياً ودستورياً لعملية تَسْطير السياسية الاقتصادية بما يناسب طموحاتها للهيمنة الاقتصادية والاجتماعية.[1]

وفي واقع الأمر استخدمت الملكية كل هذه الوسائل المادية والرمزية للإثراء المادي للنخبة عبر (شراء الأملاك العقارية، رخص الاستيراد والتصدير...) بالإضافة إلى استغلال هذه الوسائل في تنمية شبكة الأتباع والموالين.

"فمثلا ولأهمية المسألة العقارية دفع أحد الباحثين إلى أن يجعلها عنصراً تفسيرياً يمكن أن يكون ذا قيمة تفسيرية في شرح وتأويل الجوانب الأخرى للحياة السياسية والاجتماعية في المغرب، ويعتقد أن المسألة العقارية في تاريخ المغرب ظلت في قلب الصراع السياسي، خاصة وأن من يملك رأسمالاً عقارياً مهماً كان له تأثير قوي على تحديد قواعد اللعبة السياسية محلياً ووطنياً، ويعتقد أن هذه الأهمية التي لم تترك المخزن يتحرر من فكرة أن الملكية العقارية هي قبل كل شيء دعامة أساسية للهيمنة السياسية والاجتماعية، وأداة للمراقبة والتأطير وهذا ما يفسر أن الدولة بعد الاستقلال، عملت على تشجيع ودعم الملاكين وأصحاب العقارات الكبرى وهو ما ترجم من خلال انتخابات الستينيات والسبعينيات التي عرفت سيطرة أصحاب العقارات الكبرى[2].

وهذا ما يؤكد أن المسألة العقارية تشكل محدداً أساسياً في الصراع السياسي، وهذه الامتيازات التي توفرها السلطة السياسية جعلت فئة معينة تتطلع لاحتكار مواقع مهمة سواء على مستوى الوظائف السياسية، فاحتكار هذه الطبقة الاجتماعية لهذه الموارد بالإضافة إلى امتيازات السلطة والرضى المخزني منحها قوة ونفوذاً، أهلّها لبسط تحكمها على المجال السياسي والاجتماعي والاقتصادي، هذا التحكم هو المطلوب لدى النظام السياسي من أجل احتواء المجال السياسي والاجتماعي بدوره لذلك يسارع ويغدق عليها من نعمه، فتوزيع العطايا والمنح والتعيينات لا يكون إلا للأوفياء عبر المناصب والوظائف والتشريفات، الأمر الذي مكن الملكية ولمدة طويلة من مكافأة المخزنين، وضمان إخلاصهم وفق صياغة متجددة لنمط الخدمة"[3]،

---

[1]عبد الحافظ أدمنيو، نظام البيروقراطية الإدارية بالمغرب، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام، أكدال الرباط، 2001-2002، (ص133 -134).

[2]مهتدي بوزكري، النخب القروية، الإدارة الترابية والتنمية المحلية، مرجع سابق، (ص115).

[3]عبد الرحيم العطري، صناعة النخبة بالمغرب، دفاتر وجهة نظر (9)، الطبعة الأولى، 2006، (ص30).

الأمر الذي يجسد الهيمنة الشديدة للشخصنة من أجل حماية النخب الحاكمة، والحفاظ عليها في إطار النمط النيوباتريمونيالي كنظام الذي في طابعه الأكثر حدة يأخذ شكل سلطة سياسية تتطور تحت نوع من الرعاية السياسية، وعبر علاقات غير متطابقة على قاعدة تبادل الحماية والخدمات التي تمتاز بنوع من الحماسة لدى الشركاء[1].

ولابد من الإشارة هنا إلى أنه وإن كانت مصلحة النظام السياسي في أداء الإداري والسياسي لمجموعة من الوظائف بالمقابل "حصول النخبة على مزيد من الإكراميات والموارد والدعم المادي من المخزن، هذه الهيبات والدعائم المادية والرمزية تجعل من النخبة وفية للقيام بهذه الوظيفة من أجل الحفاظ على هذه المصالح، وعليه كانت المؤسسة الملكية والنخبة المحلية أو الوطنية في علاقة تبادلية للامتيازات والمصالح، لذلك التف الأعيان حول الملكية كضمان لاستمرارية هذه المصالح، وفي المقابل كان الملك يعتمد عليهم في عملية المراقبة وضبط المجتمع"[2]. وهذا ما يؤكده ريمي لوفو في كتابه "الفلاح المغربي مدافع عن العرش".

"فالمراقبة والتأطير الذي كانت تقوم به النخبة السياسية والإدارية كانت تحتاج إلى موارد معينة أو ما أسماه ريمي لوفو بموارد المراقبة، فغنى أعضاء هذه النخبة شكل عاملاً حاسماً ومؤثراً في عملية المراقبة[3]، وبالتالي فأداء هذه الوظائف كان فرصة للإثراء وزيادة الغنى بالنسبة لهذه الفئة الاجتماعية، والذي أكسبها إياه التحالف التعاقدي الذي تتكفل في إطاره النخبة المركزية والمحلية[4]بتدبير التبادلات الضرورية الكفيلة باستمرارية النظام، وضمان مشروعيته، وفي المقابل سعت النخبة السياسية المحلية إلى الحفاظ على الوضع القائم بل وحمايته لأنه يضمن مصالحها؛ "لأن الدولة بعد الاستقلال حين استعادت مكانتها كأكبر مستثمر اقتصادي وكأكبر ملاك للأراضي الفلاحية الخصبة، كانت بحاجة إلى برجوازية مغربية تكون محركاً للاقتصاد المغربي بعد الاستقلال، فمنحت عدة امتيازات لهذه البرجوازية الاقتصادية في القطاعات الاقتصادية والتجارية، واستفادت من أكبر المشاريع الصناعية والسياحية والمناصب الكبرى داخل الأبناك،

---

[1]SAAF (A) : vers la décrépitude de l'étatnéo-patrimonial in changements politiques au Maghreb. S/D Michel Canou, Edition du C.N.R.S Paris 1991,p13 -75.

[2]عفيفة بلعيد، دور النخبة المحلية في بلورة القرار المحلي... ، مرجع سابق، (ص24).

[3] REMY (L) : le Fallah marocain défenseur du trone..., op cit .p224.

[4] WATERBURY (J) : La légitimation du pouvoir du Maghreb, tradition, protestation et répression, A.A.N, C.R.E.S.M, 1979, p : 414.

فمثلاً صناعة النسيج كانت هناك 150 وحدة صناعية بعد الاستقلال برفع معاملات بمعدل 25 مليار، وهو قطاع كان يشغل 1200 عامل مغربي، وكانت الاستثمارات مرتفعة بنسبة 40%، وهو ما كانت تحتكره البرجوازية الفاسية التي تمتلك استثمارات في القطاع بنسبة 35%".[1]

الشيء الذي جعل من جهة أخرى، الدولة المغربية تطور باستمرار مفهوماً أبوياً للقطاع العام كمجموعة من الامتيازات والثروات المخصصة للنخبة السياسية والبيروقراطية مقابل الحصول على دعمها.

مما جعل عناصر بعينها من أفراد هذه النخبة "قد استحوذت على حصة الأسد في قطاع المالية العمومية وشبه العمومية، وبما أن المخزن الذي يضمن تصدرها أعلى المراتب ويسمح لها بتعزيز موقعها داخل التنظيم السياسي والاجتماعي، شريطة احتكاره لجميع وسائل السيطرة والعنف المادي، جعل هذه النخب تستحوذ على أعلى المراتب الإدارية والسياسية والعلمية، وعلى كل القطاعات الحيوية الفاعلة مباشرة في التنمية والتغيير الاجتماعي، كقطاع التجارة والصناعة وتحولت على إثره إلى قطاع السياسة والإدارة"[2]، التي تخول لهم توزيع الامتيازات. ويعتمد وجودهم واستمرارهم على قدرة التوزيع الجيد للموارد والأرباح بين عدد من الأشخاص أو المجموعات التي يكون همها الوحيد هو مصالحها الخاصة، والنتيجة أن الأشخاص الذين يكونون داخل الجماعات وداخل المؤسسات أو في البرلمان يقومون بالرفع من هذا التشابك الزبوني للنخبة الحديثة[3].

ثانيا: وظيفة دعم مشروعية النظام السياسي

إن وظيفة دعم مشروعية النظام السياسي هي وظيفة أساسية لكل نظام تقوم بها النخب السياسية؛ لأن كل نظام يسعى إلى ترسيخ الماضي وتثبيت الحاضر وتأمين المستقبل في إطار سيرورة زمنية محكم عقد حلقاتها وهي التي تضمن مشروعيته، الأمر الذي يجعل منها حلقة الوصل بين النظام كسلطة وكنسق، وبين المواطنين كمؤيدين وقابلين لهذا النظام، "يقابل هذا الأمر التطور المتزايد على مستوى الحركة الاجتماعية من حيث اتساع الحياة السياسية كالتحولات الكامنة على مستوى الثقافة السياسية أو تلك المتمثلة

---

[1] KHATIBI ABDELKABIR : notes descriptive sur les élltes administratives et économiques marocains, in AA.N .1968. p84.

[2] الهادي الهروي، المغرب من الاستبداد إلى الدولة الوطنية...، مرجع سابق، (ص110).

[3] NAJIB BA MAHOMMED : Notes ou élites au Maroc, REMALD, N°41, Novembre-décembre 2001. P : 77.

في تداول (النخب) أو من حيث النزاعات الاجتماعية، التي تكشف عن تعدد المطالب وأساليب المواجهة في مقابل إكراهات الاستجابة. وهي خصائص استطاع النظام السياسي المغربي توظيفها والتركيز عليها لأجل تأمين استمراريته على الرغم من التحديات الحادة التي واجهته"[1]، والتي ستؤدي وظائف تؤمن للملكية الاستقرار والاستمرارية والمشروعية، فأي نظام سياسي يمتلك تقنيات التأثير يكون قادراً على إعادة صياغة وجوده السياسي والاجتماعي وتجديد مشروعيته. هذه الأخيرة التي تعتبر من أهم الوظائف التي تقوم بها النخبة السياسية عامة والمحلية خاصة لفائدة النظام.

فالنخبة السياسية المحلية سعت إلى تدعيم مركزية السلطان وسيادته، وبالتالي كانت تعمل على استمرارية الدولة وشرعية سلطتها وضمان الاستقرار لها. وبذلك يتم تجنب الصراع والخلاف. "وفي هذا الإطار يلاحظ أحد الباحثين أن النظام المغربي لم يعمد إلا في القليل النادر إلى هدم التراكم الطبيعي للنخب السياسية- خاصة التقليدية منها، بل وإعطائها موجبات الاستمرار لأن في استمرارية إنتاجها إعادة خلق لكيانه الرمزي"[2] ومشروعيته. ومن أجل ضمان هذه المشروعية كان من الطبيعي أن تعقد الملكية تحالفاً سياسياً مع النخب السياسية (القروية والحضرية) كقوى سياسية مضادة لطموحات الحركة الوطنية، وكضمانة لهيمنة الملكية على النظام السياسي، وكأن هذا التحالف أخذ شكل تعاقد سياسي، وشكَّل حجر الزاوية للمشروعية الملكية وللنظام السياسي.[3]

لأنه مع بداية الاستقلال اشتد الصراع بين الفاعلين السياسيين و(الملكية) حول السلطة والزعامة السياسية، الشيء الذي دفع الملكية إلى عقد تحالف إستراتيجي من أجل تأمين نفسها من كل الصراعات، وضد كل الضغوطات التي مورست أو تكاد تمارس عليها.

وانطلاقا من هذا التحالف تمكنت الملكية من بسط هيمنتها على المجال والنظام السياسي، والتأسيس لمشروعيتها ونفوذها، وهذا ما جسده أول دستور عرفته البلاد سنة 1962، الذي أسس لمشروعية النظام السياسي. كضمانة دستورية تكرس عبر نصوصها مكانة الملكية، وإنهاء الصراع السياسي لصالحها، عبر شبكة التحالفات التي عقدتها وعبر الوظائف التي أدتها هذه التحالفات، التي كانت من أبرز تجلياتها ونتائجها أن "هيمنة النخب القروية أو الأعيان المحليين على المؤسسات التمثيلية حيث حازت على معظم المقاعد

---

[1] سيدي الأشكل، القرار والنشاط العام بالمغرب...، مرجع سابق، (ص68-69).

[2] زين العابدين حمزاوي، النخبة السياسية ومسألة الثابت والمتحول في النسق السياسي المغربي...، مرجع سابق، (ص160).

[3] WATERBURY (J) : la légitimité du pouvoir au Maghreb..., op.cit, P : 49.

الجماعية والنيابية في الانتخابات التي شهدتها البلاد خلال سنوات الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي"[1] وبواسطتها أدى السياسي الوظائف الموكلة إليه، إذ عبر مختلف التشكيلات الحكومية التي عرفها النظام السياسي في تلك المرحلة التاريخية، هيمن عليها الأعيان في مقابل تراجع أحزاب الحركة الوطنية، وهذا دليل على تزكية المشروعية الملكية لأنها استطاعت أن تحسم الصراع لصالحها بل لصالح وحدة الدولة الوطنية؛ لأنه في نهاية المطاف كان حزب الاستقلال أثناء صراعه على السلطة في إطار صراع نحو الهيمنة مستنداً إلى مشروعيته الوطنية ورصيده النضالي، وإن كان تراجع عن هذا الطموح وساند الملكية فيما بعد. "وانسجاماً مع هذا التوجه الذي أخذه النظام السياسي فإنه لم يكن له بد من الاعتماد على آليات قادرة على ضمان استمراريته بشكل يمكنه من مراقبة وهيكلة الفضاءات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ويمنحه بالمقابل إرضاء النخب المحيطة به"[2] التي وظيفتها هي تأمين وضمان هذه الاستمرارية عبر دعم مشروعية النظام السياسي، ذلك أن قدراً من القوة النفوذ، لا يمكن الاعتماد عليه من أجل خلق تأييد تام للنظام السياسي، فمن المتعارف عليه "أن جوهر السياسة يقوم على القوة بحيث تُعتبر هذه الأخيرة الدعامة الأساسية الأولى في خلق كيان سياسي، إلى البحث عن دعامة أخرى يستند عليها لضمان استمراريته، وبالتالي الانتقال من مرحلة السلطان التي تقوم على القوة فقط إلى مرحلة السلطة، الشيء الذي يستتبع أن حداً أدنى من السلطة والشرعية يُعتبر ضرورياً لكل حاكم أراد الحفاظ على بقائه أو استمراريته".[3]

ومن زاوية أخرى فإن اعتماد السياسة على القوة وحدها وإن كانت هي جوهرها، فلا يمكن للنظام السياسي أن يستمر أو أن يضمن بقاءه دون الاعتماد على المشروعية والقوة؛ لأن كل سيرورة سياسية تستدعي تواجدهما معا. "إذ كانت الدولة المغربية في بحث دائم ليس فقط على الارتكاز على بنياتها الاجتماعية التقليدية، بل أيضاً عن مرتكزات اجتماعية جديدة تتمثل في فئات اجتماعية وسياسية وسطى، والتي تكون في الغالب فئات وتشكل عنصر استقرار داخل المجال الحضري للنظام".[4]

لقد استطاعت المؤسسة الملكية أن تتكيف بمرونة مع تحديات المحيط منذ الاستقلال "فمن إعادة البناء للسلطة الملكية مع الملك محمد الخامس إلى وظائف مأسسة النظام وبناء الدولة الوطنية وتعزيز الإصلاح الاجتماعي والاقتصاد الوطني في عهد الملك الحسن الثاني، إلى وظائف البحث عن شرعيات

[1] مهتدي بوزكري، النخبة القروية، الإدارة الترابية وسياسة التنمية القروية ....، مرجع سابق، (ص124).

[2] عبد الحافظ أدمينو، السياسي والإداري والمشاركة السياسية في النظام المغربي....، مرجع سابق، (ص93).

[3] محمد شقير، أوليات الشرعنة السياسية (النظام السياسي المغربي كنموذج) ....، مرجع سابق، (ص52).

[4] محمد شقير، أوليات الشرعنة السياسية....، مرجع سابق، (ص74).

المجلة العصرية للدراسات القانونية – الكلية العصرية الجامعية – رام الله – فلسطين.
E-ISSN:2958-9967 P-ISSN:2958-9959 المجلد: 01 ، العدد: 02، السنة: 2023

جديدة مع الملك محمد السادس"[1]. وبالتالي كان للنخبة السياسية دور ووظيفة مهمة في إرساء وتثبيت مشروعية النظام السياسي، سواء في فترة ما قبل الحماية أو أثناءها، خاصة على وجه الدقة بعد الاستقلال، نظراً للصراعات التي كانت كامنة طيلة فترة الحماية وتفجرت بعد الاستقلال، إذ لم يكن للملكية بُد من درعٍ واقٍ يحمي وجودها ويدعم مشروعيتها ويؤمن استقرارها ضد أي ريح قد تهب ضد التيار، خاصة في مرحلة حساسة كهذه كان فيها للملكية دور حساس للغاية، تمكنت خلالها من حسم كل الصراعات ليس فقط لصالح الملك والنظام السياسي فقط، بل لصالح الدولة الوطنية، لذلك كانت محتاجة في هذا السياق إلى المراقبة والضبط الاجتماعي كوظيفة أساسية تسطيع بواسطتها تأمين مسارها السياسي وضبط فئاته ومراقبة المجال الاجتماعي، والتحكم فيه بوجه يمكنها من تأمين مشروعيتها.

خاتمة:

ونخلص بالقول إلى أن طبيعة النخبة السياسية المحلية بالمغرب بُنيت على مجموعة من النتائج الأساسية، منها المكانة العائلية والأصل الاجتماعي والثقل السياسي والاقتصادي، كما أن هذه الطبيعة تحددت كذلك من خلال طبيعة العلاقات والتفاعلات التي تقيمها النخبة السياسية المحلية مع مختلف الأنساق المحيطة سواء الاجتماعية أو السياسية أو الاقتصادية، لأنه في نهاية المطاف إذا تم اعتبار النخبة السياسية ظاهرة اجتماعية فهي بالضرورة تنهل من طبيعة هذه البنيات التي تنمو بداخلها. وفي إطار هذه العلاقات التفاعلية تحدد النخبة السياسية المحلية انطلاقاً من الموارد والرساميل الرمزية والمادية التي تمتلكها جعلت لها موطئ قدم داخل دواليب السلطة، ومن هنا دخلت في علاقات استراتيجية مع أحد أهم المؤسسات داخل النظام السياسي المغربي وهي المؤسسة الملكية، وفي هذا الإطار أصبحت تؤدي عدة وظائف لصالح النظام السياسي كوظيفة مراقبة المجال المحلي، ووظيفة الوساطة، ووظيفة دعم مشروعية النظام السياسي، كلها وظائف سعت من خلالها المؤسسة الملكية إلى ضمان استمرار واستقرار النظام السياسي المغربي.

ومن هنا نخرج بعدة خلاصات أساسية:

1- شكلت العائلة بنية ووحدة اجتماعية حددت الأصل الاجتماعي للنخبة للسياسية المحلية.

2- لعبت الموارد المادية والرمزية دوراً مهماً في تحديد طبيعة النخبة السياسية المحلية، ومنحتها مكانة داخل النسق السياسي المغربي حددت طبيعة العلاقات القائمة بينهما.

[1] ريمي لوفو، الأزمنة الثلاث للملكية المغربية المعاصرة، مجلة وجهة نظر، 21 شتاء 2003، (ص5).

3- إن طبيعة النظام السياسي المغربي شكلت الدافع الأساسي لبناء علاقات إستراتيجية واستثمار مكانة النخبة السياسية المحلية وموقعها داخل المجال المحلي، لإداء وظائف أساسية تجسدت في الوساطة ومراقبة المجال ودعم مشروعية النظام السياسي.

E-ISSN:2958-9967 P-ISSN:2958-9959 المجلد: 01 ، العدد: 02، السنة: 2023

قائمة المصادر والمراجع:

- **لائحة المراجع باللغة العربية:**

- **الكتب:**

1. نصر محمد عارف: نظريات السياسة المقارنة ومنهجية دراسة النظم السياسية العربية، جامعة العلوم الإسلامية والاجتماعية، ليزيرج/ فرجينيا، الطبعة1، 1998.
2. حماني أقفلي: السلوك الاجتماعي والسياسي للنخبة المحلية، إصدارات مركز طارق بن زياد، الطبعة1، 2002.
3. عبد الله حمودي، الشيخ والمريد، النسق الثقافي للسلطة في المجتمعات العربية الحديثة، ترجمة عبد المجيد جحفة، دار توبقال للنشر، الطبعة الثالثة، 2003.
4. الهادي الهروي: القبيلة؛ الإقطاع والمخزن، مقاربة سوسيولوجية، للمجتمع المغربي الحديث سنة1844-1934، إفريقيا الشرق، 2005.
5. الحسن أعبوشي: مفهوم ودور البرلمان في الخطب الملكية، التجربة البرلمانية المغربية السادسة، (1997-2002)، من كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، مراكش، سلسلة الندوات والأيام الدراسية، العدد 24، 2003.
6. جون واتربوري: أمير المؤمنين، الملكية والنخبة السياسية المغربية، مطبعة فضالة، المحمدية، الطبعة الثانية، 2004.
7. عبد الرحيم العطري: صناعة النخبة بالمغرب، دفاتر وجهة نظر (9)، الطبعة الأولى، 2006.
8. عبد الله ساعف: تصورات عن "السياسي" في المغرب، المجتمع/السلطة، ترجمة محمد معتصم، دار الكلام للنشر والتوزيع، 1990.

- **الأطروحات والرسائل الجامعية:**

1. عبد الحافظ أدمنيو: نظام البيروقراطية الإدارية بالمغرب، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام، أكدال الرباط، 2001-2002.
2. محمد مرجال: القوة والنفوذ دراسة للنخب المحلية بابن سليمان ما بين 1990 و2002، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام، جامعة الحسن الثاني عين الشق، الدار البيضاء، كلية الحقوق، 2004-2005.
3. مهتدي بوزكري: النخبة القروية. الإدارة الترابية وسياسة التنمية القروية مساهمة في دراسة الرهانات السوسيو-سياسية للفاعلين، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام، كلية الحقوق، مراكش 2008.
4. نذير المومني: التواصل السياسي بالمغرب المعاصر، 1994-1999، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام، كلية الحقوق مراكش، 2001-2002.
5. سيدي الأشكل: القرار والنشاط العام بالمغرب "مساهمة في دراسة الثابت والتغيير في السيرورة القرارية" أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، مراكش، 2009.
6. زين العابدين حمزاوي: النخبة السياسية ومسألة الثابت والمتحول في النسق السياسي المغربي، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية وجدة، 2003-2004.
7. عفيفة بلعيد: دور النخبة المحلية في بلورة الفرز المحلي نموذج المجلس الجماعي للواليدية (2003-2009)، رسالة لنيل دبلوم الماستر في القانون العام، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، مراكش، 2009-2010.
8. محمد السعدي: رجل السلطة ومواكبة التطور في المغرب، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة في القانون العام، كلية الحقوق؛ البيضاء، 1997.

- **المقالات:**

1. ابن أحمد حوكا: إغواء المنصب وإعراض اللقب، طرح إبستمولوجي في نقد مفهوم النخبة المحلية، مجلة وجهة نظر، السنة 13، عدد 43، 2010.
2. هند عروب: "النخبة المخزنية والملكية: تواطؤ من أجل الدعم والاستمرار منذ زمن الأعيان خدام المخزن والاستعمار "، مجلة وجهة نظر السنة الثالثة عشرة، عدد 43، 2010.
3. محمد شقير: أوليات الشرعنة السياسية (النظام السياسي المغربي كنموذج)، المجلة المغربية لعلم الاجتماع السياسي، السنة الأولى/ خريف العدد 4، 1987.
4. هند عروب: المخزن في الثقافة السياسية المغربية، دفاتر وجهة نظر، الرباط، العدد 4، الطبعة الأولى، 2004.

- **الموسوعات:**

1. محمد محمود ربيع/ إسماعيل صبري مقلد: موسوعة علم السياسة، الجزء الأول، دار الوطن، 1993-1994.

- **لائحة المراجع باللغة الفرنسية:**

- **Les Ouvrages**

1. JORGEN H. WOLFF : Le role des élites politiques dans la démocratie, in Elites, gouvernance et gestions du changement sous la direction de Ali Sedjari, Ed l'Harmattan – GRET, 2002.
2. GIOVANI BUSIMO : Elite et élitisme, que sais-je, PUF, 1ère éd, l'Harmattan-GRET, 2002.
3. Levau (Remy) : « le fallah marocain défenseur du trônes »presse de la fondation nationale des sciences politiques, 2 ed 1985.
4. BENDOUROU (O) : le pouvoir exécutif au Maroc depuis l'indépendance plublisud achevé d'imprimer sur les presses Imprimerie Tardy Quercy (S.A) 1986.
5. GRAWITZ (M) : psychologie et politique, in traité de science politique, Tome 3 , l'action politique, presses universitaires de France, Paris, 1985.

- **Les théses**

1. IHAZRIR (A) : paysans, élites rurales et politique agricole au Maroc contribution à l'étude de l'univers social et publique des acteurs, thèse : pour l'obtention du Doctorat d'Etat en D.P FESJ Marrakech.
2. Guiri (Abdelkarim): « l'aménagement de l'espace rural au Maroc DES, en droit public, Rabat 1986.

- **Les articles**

1. SAAF (A) : vers la décrépitude de l'étatnéo-patrimonial in changements politiques au Maghreb. S/D Michel Canou, Edition du C.N.R.S Paris 1991.
2. WATERBURY (J) : La légitimation du pouvoir du Maghreb, tradition, protestation et répression, A.A.N, C.R.E.S.M, 1979.

3. KHATIBI ABDELKABIR : notes descriptive sur les élltes administratives et économiques marocains, in AA.N .1968.
4. NAJIB BA MAHOMMED : Notes ou élites au Maroc, REMALD, N°41, Novembre-décembre 2001.